مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 02 السنة: 2022 ص 710 - 732

تاريخ الإرسال: 2021/11/24 تاريخ القبول: 2022/11/28
تاريخ النشر: 2022/04/24

البرنامج النووي الإيراني بين حرص إسرائيل على تدميره وإستراتيجية "حافة الهاوية" المتبعة من قبل إيران.

Iran's nuclear program beetween Israel's eagerness to destroy it And the strategy of "edge of the abyss" pursued by Iran.

عبد القادر زبوشي
جامعة البليدة 2 (الجزائر). zebouchikader@yahoo.fr

الملخص:

يشكل البرنامج النووي الايراني بؤرة توتر خطيرة على السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط نتيجة مواقف متناقضة بحدة، لطرفين رئيسيين في المشكل: إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة من جهة، وإيران من جهة ثانية. كانت هناك محاولة لإيجاد حل وسط من خلال اتفاق 2015 النووي، اتفاق يعترف لإيران بحقها في التحكم في التكنولوجية النووية لكن يحول بينها وبين التحول إلى النووي العسكري، غير أن الرئيس ترامب أجهض هذا الحل بالانسحاب من الاتفاق في ماي 2018 بتحريض من إسرائيل واللوبي اليهودي. في الوقت الحاضر، تحاول إدارة جو بايدن إحياء الاتفاق، غير أن هناك عوامل عديدة دخلت على الخط، تحول دون عودة سريعة إليه، و ربما على العكس، تؤدي في النهاية إلى صدام عسكري مدمر على المنطقة، وهو ما تسعى إلى تحليله هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: إيران، البرنامج النووي الإيراني، مفاوضات نووية، الاتفاق النووي، القنبلة النووية الإيرانية.

Abstract:

The problem of the Iranian nuclear program remains a major source of tension and dangers for peace and security in the Middle East region, due to the extremely opposed positions of two of the protagonists of this conflict: Israel supported by the United States on one side, and Iran on the other. There was an attempt to find a middle ground, through the 2015 nuclear deal, an agreement that recognized Iran's right to mastery of nuclear technology, but at the same time tried to block its path to nuclear military. This solution was aborted by the withdrawal of the said agreement decided by President Trump in May 2018, at the instigation of Israel and the Jewish lobby. Now the Biden Administration is trying to reactivate the 2015 agreement, however several new factors prevent a swift return to the agreement, and on the contrary, perhaps they would even lead to a destructive military confrontation for the region, which would like to elucidate this study.

Keywords:
Iran – Iranian Nuclear program – Nuclear negotiation - Nuclear deal – Iranian bomb

الإيميل المهني للمؤلف المرسل: **ZEBOUCHIKADER@YAHOO.FR**

1. .مقدمة:

تنطلق هذه الدراسة من افتراض يعتبر أن البرنامج النووي الإيراني أصبح يشكل بؤرة توتر خطيرة على الاستقرار والسلم في منطقة الشرق الأوسط، في حالة ما إذا تفجرت الأمور بين فاعلين رئيسيين فيه: إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة من جهة، وإيران من جهة ثانية.

وإن الهدف من هذه الدراسة هو بالضبط تبيان شدة خطورة الصراع المشار إليه، نتيجة حدّة التناقض بين موقفي إسرائيل وإيران بشأن البرنامج النووي الذي

تطوره إيران، من خلال فحص مضمون كلا الموقفين، وبذات الوقت، فحص إمكانية توصل إسرائيل مرة أخرى إلى توظيف القوة العسكرية الأمريكية في إنجاز الهدف الذي تلح عليه منذ عقدين من الزمن على الأقل، والمتمثل في تدمير البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني، على غرار ما فعلت مع العراق، أو على العكس، توصّل القوى الدولية المعنية بهذه الأزمة إلى إيجاد حل وسط يجنب المنطقة ويلات حرب جديدة تجلب لها الدمار والخراب. وهي القضايا التي سوف نتناولها في إطار إشكالية نصوغها كالتالي:

– ما مدى خطورة مشكلة البرنامج النووي الإيراني انطلاقا من تقييم مواقف طرفين رئيسيين حيال وجود هذا البرنامج، وهما إسرائيل وإيران، وما مدى إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى الحل الدبلوماسي وقدرتها على إحياء الاتفاق النووي الموقع مع إيران في 2015، في ظل الضغط الإسرائيلي من أجل اعتماد أسلوب القوة لحل المشكل بدل الحل الدبلوماسي؟

نعتزم معالجة هذه الإشكالية من خلال الفرضيتين التاليتين:

– أن مشكل البرنامج النووي الإيراني مشكل معقد وخطير يصعب في الوقت الحالي تحقيق انفراجة سريعة فيه، بسبب شدة تناقض مواقف طرفين رئيسيين فيه، وهما: إسرائيل وإيران، وتمسك كل طرف منهما بموقفه و رفض تقديم أي تنازل، خصوصا إسرائيل.

– الإدارة الأمريكية الحالية – إدارة بايدن– تبدو لحد الآن أنها ما زالت تميل للحل الدبلوماسي الذي يمر عبر إحياء اتفاق 2015 النووي، لكن سعيها لإقحام قضايا جديدة في الاتفاق، من شأنه أن يصعب تفعيل هذا الحل على ارض الواقع، وكذلك سياسة إيران التي يبدو أنها تريد كسب الوقت من أجل ربما تحقيق اختراق في مجال تخصيب اليورانيوم لأغراض غير معلنة، يضاف إلى ذلك ضغط إسرائيل من أجل الحل العسكري، كلها عوامل من شأنها أن تعزز احتمال تطور الصراع المرتبط

بالبرنامج النووي الإيراني إلى صدام عسكري، والذي إن حدث، سوف يتطور لا محالة إلى حرب إقليمية شاملة ومدمرة.

سنتناول القضايا المشار إليها في الفرضيتين السابقتين، من خلال النقاط الأربع التالية:

- مشكل البرنامج النووي الإيراني الناتج عن حدية تناقض موقفي إسرائيل وإيران حيال وجوده.
- الحل الدبلوماسي للمشكل كما هندسته إدارة اوباما.
- معارضة إسرائيل للاتفاق و توصلها لإقناع للرئيس ترامب بإلغائه.
- احتمالات التوصل إلى تفاهمات جديدة حول الموضوع.

2- مشكل البرنامج النووي الإيراني الناتج عن حدية تناقض موقفي إسرائيل وإيران حيال وجوده.

يعتبر البرنامج النووي الإيراني أحد المشاكل الإقليمية المعقدة والخطيرة من حيث تداعياته المحتملة على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وحتى على العالم، حيث يمكن أن يتحول هذا المشكل في أي لحظة إلى عامل تفجير للمنطقة. وإن خطورة هذا المشكل تعود في جزء كبير منها، إلى أن طرفين رئيسيين، وهما إسرائيل وإيران، تتبنيان مواقف جد متناقضة وصدامية بخصوص وجود البرنامج واستمراره، بحيث يصعب مع هذه المواقف المتناقضة بحدة، التوصل إلى حل يرضي الطرفين ويضع حدا للتصعيد. ويمكن الوقوف على هذه الخطورة من خلال استعراض موقف كل طرف وتبيان مدى حديّته وتناقضه مع موقف الطرف الآخر.

1.2. موقف إسرائيل و نظرتها للبرنامج النووي الإيراني:

اتخذت إسرائيل موقفا عدائيا رافضا للبرنامج النووي الإيراني منذ الثمانينات على إثر سقوط نظام الشاه ومجيء نظام الثورة الإسلامية الذي أعلن عداءه لإسرائيل من يوم تأسيسه. وتجدر الإشارة أن رفض إسرائيل للبرنامج النووي الإيراني، ليس وليد الصدفة، وإنما هو موقف نابع من خط استراتيجي مبدئي اتبعته إسرائيل مع إيران ومع غيرها من الدول العربية والإسلامية، وهو خط يقوم على عنصرين أساسيين:

– العنصر الأول، ويتمثل في اتباع ما يسمى بـ"سياسة الغموض النووية" (Nuclear Ambiguity Policy) ، التي اتفقت عليها رئيسة وزراء إسرائيل "قولدا مائير"، مع الرئيس الأمريكي "رتشارد نيكسون"، عام 1969، بهدف عدم إعطاء الدول العربية والإسلامية مبررا سياسيا للسعي لاكتساب أسلحة نووية وإجبارها على الدخول في العهد الدولي لحظر الانتشار النووي (NPT)[1].

– العنصر الثاني، هو العزم على احتكار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط كـ "سلاح أخير لحماية الشعب اليهودي" وفق مقولة "بن غوريون" (Ben Gurion) سنة 1954[2]. وهو المبدأ الذي انبثق عنه مباشرة مبدأ آخر يتمثل في رفض امتلاك أي دولة عربية أو إسلامية لبرامج نووية، ما عدا البرامج النووية الصغيرة ذات الاستعمالات المدنية المحددة، على أن تزود المفاعلات الصغيرة المسموح بها، من حيث المادة النووية النشطة (اليورانيوم المخصب) اللازمة لتشغيلها، من الخارج، وتحت الرقابة الدولية المشددة. لكن لا يُسمح لأي دولة من هذه الدولة، مهما كان المبرر، بأن تمتلك قاعدة صناعية لتخصيب اليورانيوم محليا، لأن الإسرائيليين يدركون كما يدرك غيرهم، أن المرور من النووي المدني إلى النووي العسكري، يتطلب فقط امتلاك مثل هذه القاعدة الصناعية وتطويرها حتى تصبح قادرة على تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية من النقاء (90 % فما فوق)، وهي الدرجة التي تجعل مادة اليورانيوم المخصب قابلة لصناعة القنبلة النووية.

ويتساءل البعض: لماذا تستميت إسرائيل في رفض امتلاك أي دولة عربية أو إسلامية برنامجا نوويا، في حين أن إسرائيل تمتلك من جهتها ترسانة نووية ضخمة يقدرها البعض بأكثر من 400 رأس نووي، إضافة إلى وسائل إطلاقها[3]. بمعنى آخر أن إسرائيل تمتلك قوة ردع مخيفة وبإمكانها الاعتماد عليها لردع أي دولة تفكر بمهاجمتها نوويا، فلماذا إذن لا تستند إسرائيل لهذه القدرة الردعية وتكيّف موقفها بحسب ذلك حيال إمكانية امتلاك العرب و المسلمين للسلاح النووي؟

يجيب بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين على هذا التساؤل، بأن إسرائيل لا تؤمن بفكرة الردع مع الدول العربية والإسلامية، وذلك لكونها تعتبر أن أعداءها من

العرب والمسلمين يملكون ميزة تفوّق طبيعية عليها، هذه الميزة مرتبطة بمساحة الرقعة الجغرافية التي ينتشر عليها كلا الطرفان. فالإسرائيليون يقولون أنه بالنظر لصغر مساحة إسرائيل، فإن استخدام قنبلة نووية واحدة قادر على محو إسرائيل من الوجود، في حين أن الرقعة العربية، ناهيك عن الرقعة الإسلامية، تجعل إسرائيل غير قادرة مهما فعلت على محو العرب والمسلمين من الوجود بضربة واحدة. وعلى هذا الأساس، يعتبر الإسرائيليون أن امتلاك أي دولة من الدول العربية أو الإسلامية للسلاح النووي، هو بمثابة "تهديد وجودي" (Existential Threat) لإسرائيل ، بمعنى أن هذا التهديد لو نفذ على ارض الواقع فإن نتيجته تكون محو إسرائيل من الوجود[4].

ومن منطلق هذه الرؤية، عزمت إسرائيل على إجهاض أي برنامج نووي تحاول امتلاكه أي دولة عربية أو إسلامية، خصوصا إذا اشتمل هذا البرنامج على الجزء المتعلق بتخصيب اليورانيوم (Uranium enrichment). وقد عبر عن هذا المبدأ الإسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، "مناحم بيجن"، في مطلع الثمانينات، عندما صرح في 8 جوان 1981، غداة تدمير "مفاعل تموز" العراقي، قائلا: "لن نسمح تحت أي ظرف من الظروف لأي عدو بتطوير أسلحة دمار شامل ضد شعب إسرائيل. سندافع عن مواطني إسرائيل في الوقت المناسب وبكل الوسائل المتاحة لنا"، وهو التصريح الذي وضع أساس ما صار يسمى فيما بعد "عقيدة بيجن" (Begin Doctrine)[5].

وقد طبقت إسرائيل "مبدأ بيجن" السالف الذكر، مرتين بوسائلها الخاصة، المرة الأولى، في تدمير المفاعل العراقي بتاريخ 7 جوان 1981، والمرة الثانية، في تدمير ما كان يشتبه على انه مفاعل نووي سوري بمنطقة دير الزور شرقي سوريا، بتاريخ 5 سبتمبر 2007.

ولكن عندما تشعر إسرائيل أن وسائلها الخاصة قد لا تفي بالحاجة، فإنها تولي وجهها نحو الولايات المتحدة لتحاول إقناعها بالقيام بالمهمة مكانها، استنادا إلى الالتزام الأمريكي المبدئي بضمان أمن إسرائيل، ومستعينة باللوبي اليهودي في

الولايات المتحدة وعلى رأسه منظمة "ايباك"(AIPAC) الشهيرة، للتأثير على القرار الأمريكي. وخير مثال على هذا الواقع، هو توظيف القوة العسكرية الأمريكية لغزو العراق وتدمير كل قدراته العسكرية والتكنولوجية سنة 2003. ونشير بهذا الصدد إلى دراسة قام بها أستاذان كبيران في مجال السياسة الدولية، هما "ستيفن والت" و "جون ميرشهايمر"، نشراها سنة 2006، حاولا من خلالها أن يثبتا بالأدلة الدامغة، أن حرب 2003 على العراق، لم تكن من أجل النفط كما يزعم البعض للتمويه، وإنما كانت حربا بتحريض من القوى الموالية لإسرائيل داخل الولايات المتحدة وعلى رأسها المحافظين الجدد، بقصد القضاء على شوكة العراق التي كانت تؤرق إسرائيل، أي أنها كانت بالأساس حربا من أجل أمن إسرائيل[6].

فيما يخص البرنامج النووي الإيراني، تجدر الإشارة أن إسرائيل تعتبر هذا البرنامج، منذ عقدين من الزمن على الأقل، من بين أكبر التهديدات المحدقة بأمنها، وهو التهديد الذي يتفق قادة إسرائيل على اختلاف مشاربهم بأنه لا يمكن أن يقبلوا بأن تبقى إسرائيل تعيش تحت سطوته إلى ما لا نهاية، علما بأن قلق هؤلاء من البرنامج النووي الإيراني تفاقم منذ أن ولجت إيران مجال التخصيب، وذلك عندما أعلنت إيران في أفريل 2006 على لسان رئيسها أحمدي نجاد أنها تحكمت في دورة الوقود النووي كاملة، ومعنى دورة الوقود النووي هي الدورة التكنولوجية التي تبتدئ من استخراج اليورانيوم من الطبيعة إلى معالجته وتخصيبه واستعماله كوقود في المفاعلات النووية، وأهم مقطع في هذه الدورة هو التخصيب [7].

والخطير في موقف الرفض الإسرائيلي للبرنامج النووي الإيراني، أن إسرائيل لا ترى أن الحل مع هذا البرنامج يمكن أن يكون في تشديد الرقابة الدولية عليه، قصد منع إيران من الحصول على المادة الانشطارية اللازمة – من حيث الكمية والنقاوة– لصنع سلاح نووي، كما اعتقدته الإدارة الديمقراطية لبراك أوباما مثلا، أو كما يبدو أنها تتصوره إدارة جو بايدن، بل أن الحل مع هذا البرنامج بالنسبة لإسرائيل يكمن في محوه من الوجود بالكلية، بتدميره بالقوة العسكرية. وتفسير هذا الموقف، هو أن قادة إسرائيل يعتبرون أن أي حل يسمح لإيران بالاحتفاظ بالبنية التحتية لبرنامجها

النووي (أجهزة التخصيب أساسا)، هو بمثابة خطر مفتوح ودائم على إسرائيل، لأنهم لا يأْمَنون بألا تستغل إيران هذه الأجهزة في السر وتخرج عليهم يوما ما بقنبلة نووية.

لذلك نرى أن إسرائيل تهدد منذ قرابة العقدين من الزمن بعزمها على تدمير البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني. لكنها لم تفعل ذلك حتى الآن، وذلك دون شك بسبب خوفها من رد فعل إيران وأذرعها في المنطقة. وكبديل لذلك، تسعى إسرائيل منذ الالفينات لجر الولايات المتحدة للتكفل بالمهمة كما فعلت مع العراق، أو على الأقل مساعدتها على القيام بها. ولحد الساعة لم تفلح إسرائيل في إقناع أيا من الرؤساء الأمريكيين بالقيام بالخطوة رغم تهديد هؤلاء الرؤساء بذلك باستمرار. غير أن فشل إسرائيل حتى الآن في هذا المسعى لا يعني أنها ستفشل في ذلك دائما، ذلك أن هناك تطورات سريعة تجري على الأرض، منها انجازات إيران في مجال التحكم في تكنولوجيا التخصيب، الأمر الذي يخيف كثيرا إسرائيل، ويخيف كذلك الولايات المتحدة التي لا تفتأ تذكّر بالتزامها بعدم السماح لإيران بأن تصبح قوة نووية أبدا، نظرا للتحديات الأمنية الكبيرة التي يطرحها ذلك بالنسبة لوجودها العسكري في المنطقة وكذا بالنسبة لأمن إسرائيل وأمن حلفائها العرب المعروفين[8]، مما يرشح الوضع إلى التصعيد والصدام إذا بقي كل طرف على موقفه.

2.2. موقف إيران ونظرتها لحقّها في امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية:

إن مما يزيد في خطورة مشكل البرنامج النووي الإيراني ويجعل منه بؤرة توتر متأججة بصورة مستمرة في منطقة الشرق الأوسط، تنذر بالانفجار في أي وقت ولأي سبب من الأسباب، هو أنه في الوقت الذي ترى فيه إسرائيل أن هذا البرنامج يمثل خطرا وجوديا عليها، وأن الحل الوحيد معه يكمن في تدميره بالكامل، فإن إيران، من جهتها، تتشبث بهذا البرنامج ولا تنوي التراجع عنه مهما كلفها، وتطلق التصريح تلو التصريح بأنها مستعدة للدفاع عنه بكل الوسائل المتاحة لديها، بما فيها الوسائل العسكرية. والحجة التي تستند إليها إيران في الدفاع عن موقفها تجاه خصوم برنامجها النووي، هي أن برنامجها النووي يتسق مع القوانين الدولية، وعلى رأسها

المعاهدة الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) التي تعطيها الحق في امتلاك تكنولوجية التخصيب والقاعدة الصناعية اللازمة لذلك[9]، شريطة فقط وضع هذه القاعدة تحت الرقابة التقنية لأجهزة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزام بالاستخدام السلمي المدني لليورانيوم المخصب تحت رقابة ذات الأجهزة.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة أن قضية التخصيب هذه هي مصدر الخلاف الأساسية بين إيران وخصومها(الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى ومن وراء هؤلاء جميعا إسرائيل)، والذي تجسد في موقفين:

– إيران من جهة، تتمسك بحقها في التحكم في دورة الوقود كاملة، وهي الدورة التي تشتمل على الحق في التحكم في تكنولوجيا التخصيب، كحق سيادي معترف به لكل الدول من قبل القوانين الدولية، بشرط واحد وهو ضمان سلمية البرامج الموضوعة، و إيران تقول أن برنامجها مدني وسلمي وأنها لا تعارض الرقابة الدولية عليه، وعلى هذا الأساس فهي لن تتنازل عن حقها في التخصيب.

– من الجهة الأخرى، الدول الغربية المناوئة لإيران، ومن ورائها إسرائيل، والتي كان همها الأكبر منذ دخولها في مفاوضات مع إيران حول الموضوع عام 2002، هو أن تقنع إيران بالتخلي عن كل ما يتعلق بالتخصيب في نشاطاتها النووية، مقابل ضمان تزويدها باليورانيوم المخصب لتشغيل مفاعلاتها النووية، زائد امتيازات اقتصادية ومالية أخرى. حيث كانت هذه الدول (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، والولايات المتحدة بطريق غير مباشر) ترى أن منع إيران من تعاطي التخصيب هو الطريقة الوحيدة التي تضمن عدم انتقال إيران إلى النووي العسكري.

غير أن إيران لم تستجب للضغوط والإغراءات في نفس الوقت، ورفضت أن تتنازل عن حقها في التخصيب على أراضيها بمبرر أن هذا الحق، حق سيادي ومبدئي يكفله لها القانون الدولي كما سبق وأن أوضحنا. ولكن ما تجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص، هو أن إيران، بالرغم من أنها في الظاهر تبدو وكأنها تتمسك بحقها في التخصيب كقضية سيادة وطنية لا غير، إلا أنها في الحقيقة تتشبث بالتخصيب لأن ذلك يعتبر شرطا لازما لتحقيق الأغراض الخفية لبرنامجها النووي، والتي هي

أغراض عسكرية في المقام الأول، وهي الأغراض التي ارتبطت بهذا البرنامج من اليوم الأول الذي سطر فيه في عهد الشاه عام 1957 وتأكدت في رأي العديد من الخبراء، مع نظام الجمهورية الإسلامية بعد فترة من التذبذب[10].

و كنتيجة للموقف الثابت لإيران بعدم التنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم على أراضيها، تواصلت طيلة السنوات التي كانت فيها إدارة بوش الابن في الحكم في الولايات المتحدة (2001–2009)، التهديدات والتهديدات المضادة ما بين الطرفين: الولايات المتحدة تهدد باستعمال القوة العسكرية عند اللزوم إذا لم توقف إيران نشاطاتها الحساسة التي تقربها من حيازة السلاح النووي وتسارع بالرجوع إلى المفاوضات، على اعتبار أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين لن يقبلوا أبدا بإيران نووية، وإيران من جهتها، وعلى لسان رئيسها احمدي نجاد، وأحيانا على لسان المرشد الأعلى علي خامنئي، لم تتوقف هي أيضا عن التهديد بالرد الساحق الذي سيكبد الخصوم خسائر فادحة، دون أن ننسى أن احمدي نجاد كان كثيرا ما يؤكد في تحذيراته على أن أي عدوان على إيران معناه "نهاية إسرائيل ومحوها من الخارطة[11]. وهكذا بقي مشكل البرنامج النووي الإيراني جامدا دون حل، حتى جاء الرئيس أوباما (2009– 2016) الذي استطاع في عهدته الثانية بأن يحدث حلحلة في الملف باقتراح حل وسط يعترف لإيران بحقها في التخصيب، ولكنه يؤطر ممارسة هذا الحق من خلال رقابة دولية صارمة، الأمر الذي سمح بالتوصل إلى ما سمي بالحل الدبلوماسي الذي تمثل في اتفاق 5+1 الموقع مع إيران في 14 جويلية 2015.

ولكن سوف سنرى في نفس السياق، أن هذا الحل بالرغم من واقعيته، إلا أن موقف إسرائيل المتشدد الرافض بالمرة لامتلاك إيران لأي قاعدة صناعية خاصة بالتخصيب، أدى إلى انهيار هذا الحل عندما استطاع الإسرائيليون إقناع الرئيس ترامب بالانسحاب منه في 2018.

3– الحل الدبلوماسي للمشكل كما هندسته إدارة أوباما:

عندما وصل الرئيس أوباما إلى الحكم في الولايات المتحدة سنة 2009، استمر خلال عهدته الأولى في السياسة التي كانت معتمدة من قبل في عهد بوش

الابن، وهي سياسة الضغوط القصوى وعزل إيران دوليا[12]، ولكن أوباما لاحظ مع الوقت أن هذه السياسة لا تجدي نفعا مع إيران، ولو كان لها مردود لظهر بعد أكثر من عشر سنوات من التطبيق[13].

بالإضافة إلى ذلك كان الرئيس أوباما مقتنعا انه لم يعد هناك مجال لتسوية المشكل عن طريق القوة العسكرية، نظرا للنتائج الكارثية المتوقعة من أي ضربة عسكرية على إيران، دون نتائج مضمونة فيما يخص تدمير البرنامج النووي كما يؤكد ذلك الخبراء[14].

وعلى أساس هذه المعطيات، رأت إدارة أوباما ضرورة اعتماد إستراتيجية جديدة، اقتضت تقديم بعض التنازلات لإيران للوصول إلى حل تقبل به هذه الأخيرة بخصوص حقها في التخصيب، ولكن في نفس الوقت، إخضاع ممارسة إيران لهذا الحق إلى حزمة من القيود كفيلة بمنعها من الحصول على اليورانيوم عالي التخصيب الصالح لصناعة قنابل نووية[15].

وكنتيجة لهذا التوجه، التحقت إدارة أوباما بالمفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني إلى جانب الدول الخمس الأخرى: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، الصين، و روسيا، والتي أصبحت تسمى بانضمام الولايات المتحدة مجموعة "5+1"، ويرمز الرقم "5" إلى الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، والرقم "1" إلى ألمانيا، الدولة غير العضو في مجلس الأمن.

وهكذا، وبفضل الإستراتيجية الجديدة التي انتهجها إدارة أوباما أخيرا، تم التوصل إلى الحل الدبلوماسي الذي تجسد في الاتفاق النووي الموقع عليه كما ذكرنا في 14 جويلية 2015، في فيينا عاصمة النمسا، والمعروف رسميا تحت اسم "خطة العمل الشاملة المشتركة" (Joint Comprehensive Plan of Action/ JCPOA)[16].

وملخص الاتفاق المذكور، أنه اعترف لإيران بحقها في التخصيب على ترابها وفقا لأحكام القانون الدولي المتعلقة باستغلال الطاقة الذرية لأغراض سلمية، ولكنه فرض عليها في ذات الوقت بألا تخصب بأكثر من نسبة 3.67 %، وهي نسبة

بعيدة جدا عن مستوى 90% اللازمة لتطوير سلاح نووي، وألا يتجاوز مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.67 كمية 300 كيلوغرام، كما فرض عليها كذلك عدم تشغيل أكثر من 5060 جهاز تخصيب (بدل 21000 جهاز كانت مركبة في المعامل الإيرانية في وقت الاتفاق)، وأن لا تتعدى هذه الأجهزة مستوى معين من التطور، إضافة إلى قيود أخرى تقنية عديدة. والهدف من كل هذه القيود حسب الخبراء، هو منع إيران من أن تتوفر، في وقت قصير، على الكمية اللازمة من اليورانيوم عالي التخصيب (90 % فما فوق) المطلوب لإنتاج أسلحة نووية، وجعل المدة اللازمة لتوفير مثل هذه الكمية إذا قررت إيران ذلك، أطول ما يمكن، بحيث يستحيل على إيران في ظل الرقابة الدولية المشددة على نشاطاتها النووية، أن تحصل على المطلوب من المادة الانشطارية دون أن تكتشف ذلك الاستخبارات الغربية وتتخذ الدول الأطراف في الاتفاق، الإجراءات الرادعة بحقها[17].

وعندما نتمعن في بنود الاتفاق المتوصل إليه، نرى انه نجح في تجاوز نقطة الخلاف الرئيسية التي منعت التفاهم بين الأطراف طيلة المدة السابقة والتي استمرت منذ 2002، أي منذ بداية التفاوض بين الترويكا الأوروبية وإيران، وهي تتعلق بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أرضها، والتي كانت تتشبث بها إيران، و تحاول الأطراف الأوروبية، بإيعاز من الولايات المتحدة وإسرائيل، أن تقنع إيران بالتخلي عنها. ولذلك لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق إلا بحل هذه المشكلة، وهو ما تم تحقيقه فعليا عندما اعترفت الدول المفاوضة لإيران، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بحق هذه الأخيرة في التخصيب، لكن بدرجة ضعيفة لا تتجاوز 3.67% صالحة فقط لتشغيل محطات إنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى احتياطات أخرى نص عليها الاتفاق، الهدف منها ضمان بقاء البرنامج النووي الإيراني في إطار الأغراض السلمية.

4 – معارضة إسرائيل للاتفاق و توصلها لإقناع للرئيس ترامب بإلغائه:

عندما خرج الاتفاق النووي مع إيران إلى العلن، رحبت به كل الأطراف، وعلى رأسها، الرئيس أوباما شخصيا الذي اعتبره "انجازا تاريخيا" وانتصارا دبلوماسيا كبيرا

يحسب له ولإدارته [18]. كما ارتاحت له إيران كثيرا، لأنه ضمن لها الاحتفاظ بحقها في التخصيب ولو بشروط مفاوضيها، ومن جهة أخرى، سمح لها بالبدء في تخفيف العقوبات المالية والاقتصادية عنها، وهي العقوبات التي أصبحت فعلا مرهقة لها ومعرقلة لجهود التنمية فيها ومصدر مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة [19].

الطرف الذي قابل الاتفاق بالاستياء والرفض والاستنكار هو إسرائيل والقوى المؤيدة لها داخل الولايات المتحدة، وهذا حتى قبل الإعلان الرسمي عن الاتفاق.

نسجل في هذا الصدد، أن رئيس وزراء حكومة إسرائيل في ذلك الوقت، وهو بنيامين نتنياهو، وقد كان من أشد السياسيين الإسرائيليين معارضة للاتفاق، صرح فور الإعلان عن الصيغة الأولى للاتفاق في لوزان السويسرية في 02 أفريل 2014، أن الاتفاق "خطأ تاريخي" وأن "الدول العظمى تجازف بمستقبلنا الجماعي" و أن "العالم أصبح بعد هذا الاتفاق أكثر خطورة عما كان عليه بالأمس"، وأن هذا الاتفاق يمكّن إيران من "امتلاك القدرة على إنتاج ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية". وأكد في الأخير أن إسرائيل لا تعترف بالاتفاق وليست ملزمة به، وأنها "ستستمر في الدفاع عن نفسها"، بمعنى آخر أنها سوف تعمل على إيجاد حل للمشكلة بوسائلها الخاصة، أي احتمال استعمال الوسائل العسكرية الذاتية لتدمير البرنامج الإيراني[20]. وعلى العموم، يمكن تلخيص انتقادات نتنياهو، ومن خلاله إسرائيل، للاتفاق النووي، في النقاط الثلاث الرئيسية التالية [21]:

– أول نقطة اعتراض هي أن الاتفاق ترك لإيران بنيتها التحتية النووية كاملة دون أن يمس بها قيد أنملة، وما دام الاتفاق مؤقتا من حيث المبدأ، فإن إيران يمكنها في الوقت الذي تشاء إعادة تشغيل معاملها الخاصة بالتخصيب والحصول على اليورانيوم المعالج لصناعة أسلحة نووية.

– أن خطر إيران لا ينحصر فقط في تطوير قدراتها على تصنيع أسلحة نووية، ولكن أيضا في تطوير قدراتها على إنتاج الصواريخ الباليستية التي يمكن أن تحمل رؤوس نووية أو رؤوس تقليدية، ورفع العقوبات عنها مقابل إلزامها فقط بعدم التخصيب فوق درجة معينة دون تقييد لبرنامجها الباليستي الخطير الذي يطال كل

دول المنطقة، أمر من شأنه أن يبقي على خطر إيران قائما إزاء هذه الدول حتى ولو افترضنا أن إيران تخلت عن طموحها المتعلق بامتلاك أسلحة نووية.

– عدم فرض التزامات على إيران بالتوقف عن أنشطتها التخريبية في المنطقة الناتجة عن دعمها "للمنظمات الإرهابية والراديكالية" ضد دول المنطقة (يقصد بالخصوص حزب الله اللبناني وحماس ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية) يجعل المنطقة دائما في حالة اضطراب وقلاقل يصعب الخروج منها، مما يوفر لإيران الجو المناسب لتوسيع نفوذها في المنطقة. وكان من المفروض أن تؤخذ بعين الاعتبار كل هذه الملابسات في عقد أي اتفاق مع إيران قبل رفع العقوبات عنها وإعادة إدماجها في المجتمع الدولي.

وللإشارة، فإن الانتقادات السابقة التي أدلى بها بنيامين نتنياهو بصفته رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، ضد الاتفاق النووي مع إيران، هي تقريبا نفس الانتقادات والاعتراضات التي سيثيرها دونالد ترامب بخصوص ذات الاتفاق والتي ستؤدي به إلى إلغائه في 18 ماي 2018، بعد أن وصفه بأنه "واحد من أسوأ الاتفاقات في تاريخ أمريكا" [22].

وللإشارة، فقد كان ترامب يتصور بكل بساطة أن الحل بالنسبة للمشكل النووي الإيراني، يكمن في تعويض الاتفاق الملغى باتفاق آخر جديد يشمل كل الجوانب التي غابت في الاتفاق الملغى، وهو بالضبط ما كانت تطلبه إسرائيل كحد أدنى، وإلا فتدمير البرنامج النووي لإيران يصبح هو الحل. ومن أجل ذلك قام ترامب بإقرار سلسلة من العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية على دولة إيران، وصفها هو نفسه بأنها الأشد تجاه دولة من الدول في التاريخ الأمريكي، وذلك على أمل أن هذه العقوبات الواسعة والقاسية سوف تجلب إيران إلى طاولة التفاوض من جديد مرغمة ووفق الشروط الأمريكية. لكن إيران، عوض الإذعان لمطالب ترامب، اتبعت معه إستراتيجية "حافة الهاوية"، التي هي إستراتيجية التحدي و الرد الصاع بالصاع، حيث رفضت التفاوض معه تحت ضغط العقوبات و برهنت أنها على استعداد للمواجهة العسكرية في مواقف عديدة. وغادر ترامب ركح السلطة في الولايات المتحدة في

جانفي 2021 ولم يحقق شيئا مما كان يأمله من عقوباته الشديدة على إيران، ولم يجرؤ على ضرب إيران عسكريا رغم توفر العديد من الأسباب والمبررات لفعل ذلك لكنه لم يخاطر[23].

وها هي إدارة جو بايدن تحاول منذ استلامها للسلطة في واشنطن، إحياء الاتفاق الملغى، لكن الوصول إلى نتيجة في هذا المجال، وعلى المدى القريب، غير مؤكد بسبب الشروط والشروط المضادة بين الولايات المتحدة والغرب من جهة، وإيران من جهة أخرى، مما يبقي مشكل النووي الإيراني كبؤرة توتر يمكن أن تفجر منطقة الشرق الأوسط في أي وقت.

5. احتمالات التوصل إلى تفاهمات جديدة حول الموضوع:

عندما اعتلى جو بايدن سدة الحكم في الولايات المتحدة في جانفي 2021، انتعش الأمل لفترة من الوقت، بأن التوتر الذي ارتبط بمشكل البرنامج النووي الإيراني طيلة حكم الرئيس ترامب، سيَخفُت من جديد في عهد هذا الرئيس، ذلك أن هذا الأخير وعد منذ حملته الانتخابية بأنه إن تم انتخابه سوف يعود لاتفاق 2015 النووي مع إيران.

وبالفعل، ما إن تولت إدارة بايدن السلطة حتى انخرطت في اتصالات غير مباشرة مع إيران، قادت إلى افتتاح محادثات بين هذه الأخيرة وممثلي الدول الموقعة على اتفاق 2015 (ما عدا الولايات المتحدة التي لا تشارك فيها بشكل مباشر)، في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا، وقد جرت ستة جولات من هذه المحادثات ما بين شهري ابريل وجوان من السنة الجارية (2021)، وكثُرت في الجولات الأخيرة التصريحات، خصوصا من قبل الطرف الأوروبي، بأن هناك توافقات مهمة حدثت بين الأطراف حول المسائل المطروحة وأن العودة إلى اتفاق 2015، باتت وشيكة[24]. غير أنه، على غير المنتظر، توقفت المحادثات في شهر جوان، بطلب من الطرف الإيراني بمبرر انتظار تسلم الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس المنتخب الجديد "إبراهيم رئيسي"، للسلطة الرئاسية في طهران، وضرورة انتظار استيعاب السلطة الجديدة للملف وتحديد رؤيتها وإستراتيجيتها تجاه الموضوع قبل استئناف المفاوضات. ولكن

يبدو بالنظر لتضارب الأقوال والتصريحات في المدة الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة والطرف الغربي عموما حول موضوع المفاوضات ومن هو المقصر في الالتزام بتعهداته، يبدو أنه حتى لو استأنفت المفاوضات، فليس من المؤكد أن تؤدي إلى نتائج كفيلة بتحقيق العودة إلى اتفاق 2015 بشكل سريع وإنهاء أزمة البرنامج النووي الإيراني، بل على العكس، ثمة مؤشرات عديدة ترجح احتمال توجه الأمور نحو التأزم والصدام بين الطرفين، الولايات المتحدة والقوى الغربية الرئيسية وإسرائيل، من جهة، وإيران من جهة أخرى. من بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

– إيران تشترط من أجل استئناف التقيد بالالتزامات التي يفرضها عليها اتفاق 2015، لاسيما فيما يتعلق بمسألة درجة التخصيب المسموح بها، ضرورة رفع الولايات المتحدة لجميع العقوبات التي سلطها دونالد ترامب على إيران بعد انسحابه من الاتفاق، وهذا على أساس أن الولايات المتحدة هي التي ألغت الاتفاق وبدأت بخرقه، وبالتالي، تقع عليها هي أولا، مسؤولية تصحيح الخطأ الذي ارتكبته بحق إيران، قبل مطالبة إيران بالعودة إلى الالتزامات التي يفرضها عليها اتفاق 2015 في مجال التخصيب[25]، وهو ما لم تستجب له إدارة بايدن إلا جزئيا بنية الاحتفاظ ببعض أوراق الضغط على إيران.

– عزم الولايات المتحدة على إدراج مسائل إضافية في النقاش، وهي المسائل التي تلح عليها إسرائيل، وتبنتها إدارة ترامب من قبل، مثل مسائل البرنامج الباليستي الإيراني ونشاطات إيران الإقليمية التي تصفها إسرائيل والولايات المتحدة بالمزعزعة لاستقرار المنطقة. إيران من جهتها ترفض تماما مناقشة هذه المسائل وتؤيدها في ذلك الصين وروسيا، وهذا من شأنه إن تمسكت به الولايات المتحدة، أن يعرقل تقدم المفاوضات وقد يؤدي إلى فشلها[26].

– هناك أيضا إسرائيل، التي بالرغم من حدوث تحول على رأس حكومتها، إلا أنها ما زالت متمسكة على ما يبدو بالحل العسكري، الذي كانت تؤمن حكومة نتنياهو التي سبقتها، حيث تصر حكومة "نفتالي بينت" (Naftali Bennett)، على اتباع نفس الخط المتشدد تجاه إيران، حيث لم يتوقف المسؤولون الإسرائيليون الجدد

عن الصراخ مثل سلفهم نتنياهو، أنهم لن يقبلوا أبدا بإيران نووية، وأنهم لن يتوانوا في مرحلة معينة عن مهاجمة إيران وتدمير قاعدتها النووية إذا أحسوا بأنها اقتربت من الحصول على القنبلة النووية، ولو بمفردهم إذا رفضت الولايات المتحدة أن ترافقهم في هذه المهمة[27].

– أن إدارة بايدن تتعرض حاليا إلى ضغوطات كبيرة من طرف إسرائيل لاعتماد خط استراتيجي متشدد تجاه إيران، و لما لا، جرها إلى التخلي عن الحل الدبلوماسي والتفكير في اعتماد الخيار البديل، أي الخيار العسكري، علما بأن إسرائيل والولايات المتحدة متفقتان من قديم على مبدأ منع إيران من أن تصبح دولة نووية، وهذا لا خلاف عليه بين الإدارتين، كما ذكّر بذلك وزير الخارجية الأمريكي، انتوني بليكن، خلال زيارة له إلى إسرائيل بتاريخ 25 ماي 2021 [28]. لذلك ليس من المستبعد بأن يتوصل الإسرائيليون إلى إقناع إدارة بايدن بالجنوح إلى خيار القوة إذا استمرت إيران في "سياسة المماطلة وكسب الوقت" [29]، خصوصا وأن ثمة عامل ينبغي أخذه بعين الاعتبار في هذه المسألة، لأنه ولا شك له تأثيره في القرارات النهائية الخاصة بالملف النووي الإيراني، وهو أن العديد من كبار المسؤولين الأمريكيين الذين يعملون على هذا الملف في إدارة بايدن هم من أصول يهودية، ابتداء من وزير الخارجية، انتوني بليكن، إلى المدير المساعد لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، "دايفد كوهين"، إلى مديرة الاستخبارات الوطنية (NSA)، "أفريل هاينز"، إلى المبعوث الأمريكي الخاص لملف إيران، "روبرت مالي"، إلى منسق الملف النووي الإيراني مع إسرائيل المعيّن منذ أواخر شهر أوت 2021، "دانيال شابيرو"، ناهيك عن شخصيات يهودية أمريكية عديدة متواجدين في مناصب أخرى حساسة في حكومة بايدن، فلا يستبعد أن يتعاطف هؤلاء مع إسرائيل ويجنحون إلى منطق القوة عندما يقتنعون أن إيران أصبحت قريبة من الحصول على قنبلتها النووية [30]. ومما يؤشر على ذلك التصريحات الأمريكية المتكررة في المدة الأخيرة (الربع الثالث من عام 2021) عن وجود "خطة– ب" ("Plan "B) للتعامل مع إيران في حالة فشل المسار الدبلوماسي، خطة سوف تنفذ بالتأكيد بالتنسيق مع إسرائيل إذا

راعينا اللقاءات المكثفة التي تجري باستمرار بين مسؤولي مختلف الأجهزة المختصة الأمريكية والإسرائيلية [31].

في هذا السيناريو، احتمال قيام الولايات المتحدة بمعية إسرائيل، بضربة عسكرية قصد تدمير البنية التحتية للبرنامج النووي الايراني، وارد جدا، واحتمال تطور هذه الضربة العسكرية إلى حرب إقليمية شاملة، وارد أيضا، ذلك أن إيران كما تتوعد دائما، لن تسكت على أي عمل عسكري يمس أراضيها بشكل مباشر، وأنها سترد على هذا العمل العسكري في الحين، مستهدفة الوجود الأمريكي في المنطقة و إسرائيل، وكذا الدول الإقليمية التي تسند هذا التدخل. ومن المتوقع أن تشارك في هذا الرد أذرع إيران الإقليمية مثل حزب الله اللبناني و جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن، علما بأن هذا السيناريو محتمل الحدوث في الأشهر القليلة القادمة إذا فشل المسار الدبلوماسي، خصوصا وأن إسرائيل على ما يبدو، تريد استعجال الضربة.

– ومما يزيد في تعقيد الأمر ويجعل سيناريو الصدام العسكري محتمل جدا بين إيران وخصومها، هو وصول جناح المحافظين إلى السلطة في إيران، ممثلين في شخص إبراهيم رئيسي، المحسوب على المتشددين، حيث أن المحافظين يتهمون الإصلاحيين بأنهم بتوقيعهم اتفاق 2015 بالصيغة التي تم اعتماده بها، قد ضيقوا على إيران وحرموها من حقها في تطوير قدراتها النووية، وهم من جهتهم لن يفرطوا في حقوق إيران. والحقيقة التي لبس فيها، هو انه بالرغم من أن إيران لا تفتأ تكرر بأنها لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، إلا أن الكثير من الدلائل تثبت كما أشرنا من قبل، أن البرنامج النووي الإيراني له أبعاد عسكرية [32]، وإلا فما يفسر التخصيب بدرجات عالية جدا، وصلت في الوقت الحاضر إلى 60 % باعتراف الإيرانيين أنفسهم، وهي درجات لا لزوم لها لمفاعلات إنتاج الكهرباء.

لكن يجب التنبيه إلى أن طموح إيران في الوقت الحالي، على ما يبدو، ليس هو إنتاج القنبلة النووية، بل فقط بلوغ وضعية "العتبة النووية" التي تعني امتلاك مكونات تصنيع قنبلة نووية، ولكن دون تصنيعها فعلا، وإرجاء ذلك إلى وقت الحاجة، بمجرد أن تقرر ذلك. هذه الحالة هي حالة دول مثل اليابان وألمانيا واستراليا

والأرجنتين ودول أخرى. تسمى هذه الوضعية كذلك: نقطة "الاختراق النووي". وبلوغ هذا الهدف هو الذي يفسر حسب بعض التحليلات، الإستراتيجية التي تتبعها إيران حاليا إزاء مسألة العودة إلى محادثات فيينا قصد إحياء اتفاق 2015، وهي إستراتيجية المماطلة، والتي يظهر أن إيران تريد من ورائها كسب الوقت حتى تبلغ مرحلة متقدمة في تخصيب اليورانيوم من حيث الكمية ودرجة النقاء، وبعد ذلك تذهب إلى المفاوضات في موقع قوة [33].

لكن يظهر أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين، متنبهين للإستراتيجية الإيرانية المشار إليها وإلى الهدف الذي ترمي إليه، وهم الآن يمارسون ضغطا شديدا على إيران حتى تكشف أوراقها، إما العودة للمفاوضات والفصل فيها سريعا حتى تعود إلى التزاماتها النووية، وإما تغيير طريقة تعاملهم معها وفق ما يسمى "خطة «ب»" البديلة للمسار الدبلوماسي [34].

وفي المحصلة، هو أن هناك الكثير من العوامل والعوائق التي تحول دون العودة السريعة إلى اتفاق 2015، وربما لا عودة إليه بتاتا نظرا لتغير المعطيات على الأرض، مما يجعل الأمور مرشحة للتفاقم و ربما الصدام العسكري بين الطرفين، بسبب التناقض الرأسي بين هدف إيران الخفي بتطوير قدراتها النووية حتى بلوغ مستوى العتبة النووية على الأرجح، وتصميم الولايات المتحدة بمعية إسرائيل على منعها من ذلك.

6. خاتمة:

في ظل التجاذبات التي تجري في الوقت الحالي بين مختلف الأطراف التي لها صلة بالبرنامج النووي الإيراني، يبقى المشكل الذي يثيره هذا البرنامج احد العوامل الأكثر خطورة في المرحلة الراهنة على استقرار منطقة الشرق الأوسط، كونه يمكن أن يجر المنطقة إلى حرب إقليمية مدمرة نتيجة حدّية مواقف الأطراف المعنية به، لاسيما إسرائيل وإيران، وكذا الولايات المتحدة بفعل وسائل التأثير التي تمتلكها إسرائيل على القرار الأمريكي، حيث نلمس صعوبة إيجاد حل وسط للمشكل يرضي

كافة الأطراف ويجنب المنطقة الانزلاق نحو الحل العسكري الذي تعمل عليه إسرائيل.

6.المراجع

[1]– محمود محارب،" سياسة الغموض النووي الإسرائيلية: الخلفية والأسباب و الأهداف"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 2، ماي 2013، ص ص. 12-11

[2]– نور الدين دخان، عبد العظيم بن صغير، إسماعيل زروقة، "التهديد النووي الإيراني وتأثيره في الأمن القومي الإسرائيلي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، المجلد 16، العدد 43 ، مارس 2016، ص. 229

[3]– "البرنامج النووي الإسرائيلي"، الجزيرة نت، 2015/6/02، على الرابط: البرنامج-النووي-الإسرائيلي
/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/6/2

[4]– افرايم سنيه، "الدفاع عن حدود إسرائيل"(نقله عن العبرية أحمد أبو هدبة)، شؤون الأوسط ، عدد 115، صيف 2004، ص ص. 62-64.

[5]– صفوت الزيات، "إسرائيل والبرنامج النووي الإيراني بين (عقيدة بيجن) و (خيار السادات)"، 2008/7/1، "أراء حول الخليج" على الرابط:
https://www.araa.sa/index.php?view=article&id=1514

[6]– ستيفن والت و جون ميرشهايمر ، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية: تقرير هارفارد (ترجمة محمد الحموري)، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2007. ص. 54

7– "احمدي نجاد: إيران تنظم إلى النادي النووي"، dw.com/ar، 2006/4/12، على الرابط: أحمدي-نجاد-ايران-تنضم-الى-النادي-النووي-العالمي
https://www.dw.com/ar

8– " البرنامج النووي الإيراني "، الجزيرة نت ، 6/18/ 2015، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/6/18

9- راجع على وجه الخصوص المادة الرابعة من "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/TNPNW.html

10- عمر الشيخ، "البرنامج النووي الإيراني ..النشأة والتطور" ، دراسات سياسية، 30 مايو 2019، المعهد المصري للدراسات، على الرابط: البرنامج-النووي-الإيراني-النشأة-والتطور/ https://eipss-eg.org/

11- Ammar Djerrad, «l'Occident et le nucléaire iranien», le Quotidien d'Oran, 17/11/2011, p.12

12- فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي؟ (ترجمة محمد شيا)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص.250

13- المرجع نفسه، ص. 254

14- ستار جبار علاي، " العلاقات الامريكية الإيرانية في عهدي بوش و اوباما (2001 – 2017)"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 2020/7/26، على الرابط: https://afaip.com علاقات-الإيرانية-.-الأمريكية-في-عهدي-

15- نبيل عوده، "الطريق الوعر: سياسة اوباما و بوش اتجاه "البرنامج النووي الإيراني"، الشرق الأوسط، 2017/04/28، على الرابط: الطريق-الوعر-سياسة-اوباما-وبوش-اتجاه-البرنامج-النووي-الايراني -http://www.nusuh.org/49

16- المرجع نفسه، على نفس الرابط.

17- لمزيد من التفاصيل بخصوص مضمون الاتفاق، انظر: "أهم بنود الاتفاق بين إيران ومجموعة 5+1، 2015/7/14، الجزيرة نت، على الرابط: -أهم-بنود-الاتفاق-بين-إيران-ومجموعة-5+1 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/ 2015/7/14

18- منير الماوري، "اوباما يسعى لتبديد المخاوف من الاتفاق النووي"، 2015/4/04، على الرابط: أوباما-يسعى-لتبديد-المخاوف-من-الاتفاق-النووي https://www.alaraby.co.uk/

19- "أهم المواقف الدولية من الاتفاق النووي مع إيران"، الجزيرة نت، 2015/7/15 / مواقف-دولية-من-الاتفاق-النووي-مع-إيران/ https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/15

20- "نتنياهو: الاتفاق مع إيران يهدد وجود إسرائيل"، dw.com/ar ، 2015/4/15، على الرابط : نتنياهو-الاتفاق-مع-إيران-يهدد-وجود-إسرائيل- / 183600/
21- محمد عباس ناجي، "ما بعد الصفقة: الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل الشرق الأوسط"، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 256، سبتمبر 2015، ص ص. 26-27 https://www.dw.com/ar
22- " ترامب: الاتفاق النووي الإيراني "واحد من أسوأ الاتفاقات في تاريخ مريكا"، "الشروق" المصرية 2017/10/13،
23- إيشان ثارور، "عقوبات ترامب على ايران فشلت برغم قسوتها" (ترجمة هيثم مزاحم)، واشنطن بوست، 2020/11/17، على الرابط: واشنطن-بوست---عقوبات-ترامب-على-إيران -فشلت-برغم-قسوتها https://www.almayadeen.net/press/foreignpress/1437249
24- "النووي الايراني.. أوروبا تتحدث عن تقدم في مفاوضات فيينا وطهران تستبعد التوصل لاتفاق" ، الجزيرة .نت ، 2021/6/13، على الرابط: انطلاق-الجولة-السادسة-من-مفاوضات https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/6/13
25- "الملف النووي الايراني..رئيسي يرفض التفاوض تحت ضغط الغرب ويشدد على رفع العقوبات"، الجزيرة نت، 2021/9/4، على الرابط: نووي-إيران-رئيسي-يرفض-التفاوض-تحت /https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/9/5/
26- "إدارة بايدن تصر على إدراج الصواريخ والإرهاب في مفاوضات النووي الايراني"، العربية نت ، 2021/6/13، على الرابط: ادارة-بايدن-تصر-على-ادراج-الصواريخ-والارهاب-في-مفاوضات-النووي-مع-ايران-https://www.alarabiya.net/arab-and-world/american-elections-2016/2021/06/13
27- " رئيس الوزراء الاسرائيلي نفتالي بينيت: برنامج إيران النووي تجاوز جميع الخطوط الحمراء"، bbc.com، 2021/9/27، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58711979
28- "بلينكن: نتفق مع إسرائيل حول منع إيران من امتلاك سلاح نووي"، alhurra.com 2021/5/25، على الرابط: بلينكن-نتفق-مع-إسرائيل-منع-إيران-امتلاك-سلاح-نووي /https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/05/25

29- هدى رؤوف، "المماطلة بين مفاوضات فيينا والوكالة الدولية ... إلى ماذا تستند إيران؟"، اندبندنت عربية، 2021/9/28.

30 - «Quels sont les Juifs que Biden a nommé à des postes importants», The Times Of Israël, 21/01/2021, disponible sur le site : ttps://fr.timesofisrael.com/qui-sont-les-juifs-que-biden-a-nommes-a-des-postes-importants/

31 - "أمريكا تلوح بـ «خطط بديلة» إذا لم تغير إيران مسارها"، الجزيرة نت، 2021/10/14، على الرابط: واشنطن-تلوّح-باللجوء-إلى-الخيار-العسكري https://mubasher.aljazeera.net/news/2021/10/14/

32- شريفة كلاع ، "قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الايراني"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، مجلد 2، العدد 5، سنة 2016، ص ص. 64

33- " العتبة النووية" .. ماذا تعني وهل اقتربت إيران حقا من تجاوزها؟"، asharq.com، 2021/10/18، على الرابط: العتبة-النووية-ماذا-تعني-وهل-اقتربت-إيران-حقا- من تجاوزها؟ / https://asharq.com/ar/2TOExBJW5qDAP0NGm8IQV9